المشروعات الصغيرة والمتوسطة..
يجب ألا تكتوى بنار الطاقة

فؤاد ثابت، رئيس مجلس إدارة اتحاد جمعيات التنمية الاقتصادية

- ***القرارات التى تمس حياة الناس يجب أن تدرس جيدًا قبل اتخاذها..***
- ***يجب السماح للقطاع الخاص بأن يقوم بإنشاء شركات لإنتاج الطاقة..***
- ***أرى فصل شركات التوزيع عن شركات التوليد..***
- ***بعض الحلول تكمن فى استخدام الطاقة الجديدة والمتجددة..***

القاهرة ـ أجرى الحوار: رندة الزغبى

♦ الإصلاح الاقتصادى: يكثر الحديث فى الفترة الأخيرة عن تحرير سوق الطاقة.. فما هو رأيكم فى رفع سعر الطاقة فى مصر؟

♦♦ تحرير سعر الطاقة سيؤثر على المشروعات الصغيرة والمتوسطة إذا جعلوا هذه الأسعار واحدة بالنسبة للجميع، المفروض أن يكون هناك حد أدنى يعفى من الرسوم الخاصة بزيادة الطاقة، مثل المصانع التى تستهلك حتى ١٠٠٠ كيلووات فى الشهر، وبهذا نكون قد أعفينا ٩٠٪ من المشروعات الصغيرة والمتوسطة الموجودة فى مصر. أما بالنسبة للمشروعات الكبيرة فالأمر يختلف، فعندما قارنت إحدى شركات الحديد الوطنية ـ على سبيل المثال ـ أسعار منتجها بأسعار الإمارات وليبيا والسعودية، تقصينا الأمر فوجدنا أن الحكومات فى الليبية والإمارات والسعودية تحسب أسعار الطاقة على هذه الشركات بالسعر الدولى منذ تاريخ إنشائها وبداية إنتاجها، هنا نجد المقارنة غير صحيحة، لأن الشركة الوطنية تبيع بنفس الأسعار ولكنها تحصل على الطاقة بسعر مدعم، بينما الشركات المناظرة فى ليبيا والإمارات والسعودية يحصلون على الطاقة بالسعر العالمى.

وبالتالى لابد أن يكون هناك معاملة خاصة لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة لأنهم يقدمون خدماتهم كمنتجات مغذية لصناعات قائمة، كما أنهم يقدمون منتجاتهم للفئات الأكثر احتياجًا، مثل الفقراء ومحدودى الدخل. مثلاً رجل الزبادى يترك ماكينة الزبادى تعمل حتى اليوم التالى، ويبيع منتجه للمواطن البسيط، فلو زاد سعر الطاقة سيرتفع بالتبعية سعر الزبادى، وهذا يعنى زيادة أسعار الخدمات المقدمة. وبالتالى لابد أن يراعى أن تحرير سعر الطاقة لا يكون إلا بالنسبة للمشروعات الكبيرة والمتوسطة التى يمكن أن تستهلك أكثر من ١٠٠٠ كيلووات شهريًا.

المشكلة أن القرارات التى تمس حياة الناس يجب أن تدرس جيدًا قبل اتخاذها، فعلى سبيل المثال: الذى يؤرقنا هذه الأيام هو قانون الضرائب العقارية الجديد لأنة سيفرض رسوم على أراضى المصانع، وهذه مصيبة كبيرى.. لم يحدث فى مصر من قبل تحصيل ضرائب على أراضى المصانع.. الحكومة توهمنا أن كل دول العالم تأخذ ضرائب، وأننا نطبقها فى مصر لأول مرة هذه السنة، سألنا فى المغرب وتونس والسعودية فوجدنا أن هذا لا يحدث هناك. ونحن هنا لا نتحدث عن الضرائب على الوحدات السكنية، إنما المصانع التى لابد وأن تعفى.

أما إذا تحدثنا عن الضرائب على الوحدات السكنية فسنرى عجبًا، فالحكومة حددت الضرائب على الوحدات بقيمة ٢٥٠ ألف جنية فأكثر، حاليًا لا يوجد شقق أقل من ٢٥٠ ألف جنيه، بمعنى أن كل مدينة نصر وعباس العقاد ومصر الجديدة، على سبيل المثال، كلها ستخضع ـ سواء كنت مالك أو مستأجر ـ لهذه الضريبة، حيث سيضطر المالك لزيادة الإيجار بقيمة الضرائب العقارية. إذًا مثل هذه القوانين إذا لم تناقش بطريقة صحيحة ستحدث مشاكل.

مثال آخر: قانون العمل المؤقت الذى صدر فى ٢٠٠٣ وبدأت تظهر أحكام بعدم دستوريته.. بالأمس كنت فى المحكمة الدستورية لمتابعة دعوى رفعتها من ١٠ سنوات، وهى دعوى ببطلان فرض رسوم ضريبة المبيعات على خدمة المقاولات، وكسبناها وبدأت الناس تسترد أموالها.. حاليًا رفعنا دعوى دستورية بالأشياء التى لها علاقة بالمقاولات.... وهكذا، الأمثلة كثيرة.

♦ الإصلاح الاقتصادى: بالنسبة لتوفير خدمة الطاقة، هل ترى أن هذه الخدمة يجب أن تقدم عن طريق الحكومة مباشرة؟

♦♦ أبدًا.. إنها أكبر مشكلة عندنا فى مصر، وارى أنه يجب السماح للقطاع الخاص بأن يقوم بإنشاء شركات لإنتاج الطاقة

♦ الإصلاح الاقتصادى: توليد طاقة أم توزيعها؟

♦♦ ممكن هذا وممكن ذاك، ممكن للقطاع الخاص أن يولد وان يوزع.

♦ الإصلاح الاقتصادى: والذى يولد هو الذى يوزع؟.. أم ترى الفصل بينهما؟..

♦♦ أرى فصل شركات التوزيع عن شركات التوليد. والحكمة من الفصل تأتى من أن من يركز فى عملية التوليد ـ والتى تحتاج إلى استثمارات ضخمة ـ لن يشغل باله كثيرًا بعملية التوزيع ـ والتى تحتاج لكم كبير جدًا من العمالة، ونظام خاص

يختلف تماما عن ذلك الذى تحتاجه عملية التوليد.. ولذا فنحن نطالب بهذا الفصل منذ زمن نتيجة معايشتنا لمشاكل تنتج عن هذا الدمج بين التوليد والتوزيع.

فعلى سبيل المثال هناك فى بورسعيد مطبعة كبيرة احترق عداد الكهرباء بها منذ أسبوعين، وقدم صاحبها طلب لتركيب عداد جديد، لكن لا يوجد عداد ٣ فاز حالياً فى شركة كهرباء القناة، ظلت المطبعة معطلة عن العمل ١١ يومًا، اضطر صاحبها للسفر إلى القاهرة، إلى شارع عماد الدين واشترى العداد، وقال لهم: "أنا اشتريت عداد ٣ فاز اختبروه وأنا سأدفع رسم الاختبار"، فكان الرد: "لا.. يجب أن نقوم نحن بإحضار العداد".

مثال آخر، عندما أردت توصيل الكهرباء إلى مصنعى، احتجت إلى كابل ٥٠ مم بطول حوالى ٢٠٠ متر، لكن لم يكن لدى شركة الكهرباء فى مخازنهم سوى كابل ٦٥ مم، وعليه تم اجبارى على استخدام هذا الكابل (٦٥ مم)، وكان من نتيجة ذلك أن زادت مقايسة توصيل الكابل من ٣٠ ألف إلى ٥٠ ألف جنيه، أى اننى دفعت ٢٠ ألف جنيه أكثر مما على أن ادفعه نتيجة نقص فى الكابلات المسئول عنه شركة الكهرباء نفسها. وعندما اقترحت عليهم شراء الكابل المطلوب بمعرفتى على أن يقوموا هم بالتركيب والحفر والأعمال اللازمة مع التزامى بدفع كافة المصاريف، رفضوا وأصروا على تركيب الكابل المتوفر لديهم حتى وان كان يفوق احتياجاتى!!.

♦ الإصلاح الاقتصادى: هذا يعنى انك مع المنادين بالفصل بين الـ ٣ مراحل: الإنتاج، والإمداد، والتوزيع، أى الفصل بين الإنتاج، والنقل والامداد، وشركات التوزيع، فهناك مثلاً شركة تنتج البنزين، وشركة تنقله للمحطات، ومحطات البنزين هذه تقوم بعملية التوزيع على الجمهور.

♦♦ المشكلة لا تتعلق فقط بتحرير سوق الطاقة المستخدمة حاليًا، فبعض الحلول تكمن فى استخدام الطاقة الجديدة والمتجددة..

فالطاقة الشمسية على سبيل المثال، يمكن استخدامها فى بلدنا على نطاق واسع.. أشعة الشمس لا نستفيد بها، بالرغم من أن شمسنا ساطعة طوال العام تقريبًا، لكن أوروبا تنتج الطاقة من الشمس رغم أن السماء هناك ملبدة بالغيوم معظم شهور السنة.

وأيضًا الرياح، الطاقة المتولدة من الرياح.. كنا قد قمنا بتجربة سنة ١٩٩٣ لاستخدام طاقة الرياح فى توليد الكهرباء، ورآها الرئيس واختبرها، أثارت إعجابه فشجعنا على الاستمرار فى ذلك. وبعد أسبوع (فى أول مايو) تحدث عنا وعن تجربتنا فى خطابه بمناسبة عيد العمال، وقال رأيت مجموعة من شباب بورسعيد، أريد كل شباب مصر أن يكونوا مثلهم، ويحاولوا البحث عن أفكار غير تقليدية.. بعدها بدأ المسئولون الاتصال بنا، وزير الكهرباء، ووزير البترول، والكثير من المسئولين غيرهم.. لكن النتيجة فى النهاية لا شئ.. لم يقدم لنا احد الدعم المطلوب والواجب.. كنا نواجه مشاكل تتعلق بسر الصنعة أو الـ "know how" الخاصة بتصنيع ريش المروحة، أجرينا اتصالات بشركة ألمانية وعقدنا معها اتفاقًا مجزيًا، وذهبنا لوزارة التعاون الدولى، ولكن لا حياة لمن ينادى.

كليات الهندسة هنا بها أكثر من ٣٢٠٠ طالب فى كلية الهندسة كان مشروع تخرجهم حول هذه المروحة ولم يتم تنفيذها. وأظن أن مثل هذه الطاقة لو استخدمت فى سيناء لساهمت فى تعميرها، فالمياه لا تصل إلى هناك، ومن الممكن أن تستخدم طاقة الرياح فى تشغيل طلمبات لسحب المياه وزرع الأراضى. كما تستطيع وحدات الجيش أيضًا استخدامها لتوفير الكهرباء، وكذلك بعض المزارع التى ليس بها كهرباء.